OMCT
SOS-Torture Network

alef
act for human rights

عينٌ لا ترى قلبٌ لا يُوجَع:
أطفال لبنان في مرمى النار

تقرير الرصد

1 كانون الثاني/ يناير – 30 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024

شكر وتقدير

يسر منظمة ألف أن تعرب عن امتنانها لجميع الأشخاص الذين ساهموا، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إعداد هذا التقرير، بما في ذلك فريق عمل المنظمة وأعضاء مجلس الإدارة والشركاء والأصدقاء.

إخلاء المسؤولية

بذل فريق العمل جميع الجهود الممكنة للتحقق من المعلومات وإعادة إنتاج الحقائق والأحداث بدقة، لكنّ ذلك لا ينفي احتمال وجود أخطاء أو التباسات وقعت سهوًا، وهو ما تعرب منظمة ألف عن أسفها الشديد بشأنه.

فهرس

الموجز التنفيذي **6**

إلى منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة 7

إلى الجهات المانحة 7

إلى حكومة لبنان 8

نظرة عامة على الإطار الوطني والدولي لحماية الطفل **10**

تحليل السياق **13**

ظروف الاعتقال 15

الاتجاهات والأنماط **18**

القاصرون المخالفون للقانون 18

الأطفال في النظام القضائي اللبناني 19

العنف والاستغلال الجنسي 19

شبكة تيك توك وتورّطها في الاعتداءات الجنسيّة على الأطفال 21

مخاطر عودة اللاجئين السوريين، بمن فيهم القُصّر، وزيادة القيود 21

تأثير الحرب في الأطفال 22

الضحايا في صفوف الأطفال والأطفال النازحون 22

العام الدراسي 23

حماية الأطفال في الملاجئ 23

خاتمة **25**

الموجز التنفيذي

قامت منظمة ألف – تحرّك من أجل حقوق الإنسان وفي إطار مبادرة حقوق الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تقودها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، بمراقبة حالات العنف الممنهج الممارس بحق الأطفال وتوثيقها. ترد نتائج جهود الرصد التي تبذلها منظمة ألف في تقارير الرصد. ويُعدُّ هذا التقرير الأول من السلسلة ويُغطي الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير و30 كانون الأوّل/ديسمبر 2024.

صادق لبنان على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، واعتمد الأطر الوطنيّة ذات الصلة، مثل القانون رقم 422/2002. ورغم ذلك، لا يزال الأطفال في لبنان يواجهون خطر العنف الممنهج وتهديداته.

يتضمّن تقرير الرصد تحليلاً للسياق اللبناني والثغرات القانونيّة والتي تؤثر في العنف الممنهج ضد الأطفال. ويسلِّط الضوء على الجمود السياسي المتواصل، والأزمة الاقتصادية، والتحديات الأمنية المتصاعدة التي تضع الأطفال في موقع ضعفٍ، موردًا النتائج الرئيسية التالية:

- مواطن الضعف الممنهجة في نظام عدالة الأحداث: على الرغم من الأحكام القانونية التي تعطي الأولوية للبدائل عن سجن الأحداث، لا يزال الاعتماد على احتجاز الأحداث مبالغًا فيه، حيث يتعرَّضُ الأحداث لأحكام غير متناسبة، واحتجازٍ مطوَّل قبل المحاكمة، وظروفٍ غير إنسانية في مرافق مكتظة.

- تأثير الحرب على الأطفال: أدّى الصراع المسلح في لبنان إلى وقوع أكثر من 200 طفل ضحيّة الحرب ونزوح ما يقرب من 900.000 فرد، بما في ذلك 400,000 طفل في سن الدراسة، مما أدى إلى تعطيل تعليمهم وتعريضهم لمخاطر متزايدة من العنف والتفكك الأسري والأمراض والاستغلال.

- الاستغلال والإساءة: ارتفعت حالات الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي والاستغلال عبر الإنترنت، مما افتضح فجوات خطيرة في آليات الوقاية والحماية. تُسلِّط الحوادث الفاضحة، مثل تفكيك عصابة تمتهن الاعتداء الجنسي على الأطفال على منصّة تيك توك وفضائح الاعتداء الجنسي في المدارس، الضوء على خطورة الوضع وضرورة معالجة قضايا استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم في كلٍّ من المساحات الفعليّة والرقمية.

- التأثير في اللاجئين القاصرين: يواجه أطفال اللاجئين السوريين مخاطر متزايدة لناحية الترحيل القسري، وتقييد الوصول إلى التعليم، والسياسات التمييزية، وخطر التعرّض للاستغلال والإساءة.

تكشف هذه النتائج أنَّ أطر حماية الطفل في لبنان، على الرغم من قوَّتها القانونية من الناحية المبدئية والنظرية، تبقى حبرًا على ورق وتعوزها الموارد اللازمة لمعالجة التحديات الصعبة والمزمنة التي يواجهها الأطفال. ويدعو التقرير إلى إجراء إصلاحات نظامية عاجلة، مع التركيز على اتباع نهجٍ شاملٍ قائمٍ على الحقوق ويعطي الأولوية لمصلحة الأطفال. ويقترح التقرير **التوصيات التالية:**

إلى منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة

- الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعّال للقانون رقم 2002/422 مع التركيز على تدريب موظفي السلك القضائي وأجهزة إنفاذ القانون على الإجراءات الصديقة للطفل.

- دعوة السلطات اللبنانية إلى تفعيل دور الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الآلية الوقائية الوطنية، من خلال معالجة الحواجز الهيكليّة والتشغيليّة، والنقص في الموارد والمراسيم التنظيمية. علاوةً على ذلك، تُدعا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان إلى اعتماد نهجٍ استباقيٍّ في حدود طاقتها الحالية، بما يضمن الشفافية والانتظام في صدور التقارير والمشاركة الهادفة للمجتمع المدني لأداء الموجبات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وتحسين الرقابة على أماكن الحرمان من الحرية.

- إطلاق حملات توعية تستهدف الأطفال وذويهم وأساتذتهم بشأن حقوق الطفل، وخاصةً الأطفال المخالفين للقانون أو المعرَّضين للخطر أو لاحتمال الترحيل والتداول في أهمية إعادة تأهيل الأطفال مرتكبي الجنح.

- التعاون مع مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونيّة التابع لقوى الأمن الداخلي لوضع آلياتٍ متينةٍ للرصد والإبلاغ وتنفيذها للكشف عن استغلال الأطفال عبر الإنترنت ومنعه. ويشمل ذلك بناء قدرات المكتب، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، وضمان إدماج مبادئ حماية الطفل في جهود الوقاية من الجرائم الإلكترونية.

- تعزيز خدمات الصحّة النفسيّة والدعم النفسي والاجتماعي في الملاجئ المشتركة والمدارس.

- إنشاء فرق عمل متنقّلة لحماية الأطفال في المناطق المتضررة نتيجة النزوح في خلال فترات النزوح وإعداد حلقات تقييم منتظمة ونشرها حول حماية الأطفال النازحين.

إلى الجهات المانحة

- إعطاء الأولوية لتمويل برامج معالجة احتياجات الأطفال المعرضين للخطر، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وخدمات التعليم، والبدائل عن الاحتجاز للقاصرين الجانحين.

- تخصيص الموارد الكافية لدعم الحكومة اللبنانية في توفير الخدمات التأهيلية للأطفال.

- توفير الدعم لتعزيز وتفعيل الآلية الوقائية الوطنية في لبنان في إطار الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، المكلفة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بتحسين الرقابة على مرافق الاحتجاز. ويتضمن ذلك استثمارات هادفة لضمان الموارد الكافية،

وبناء القدرات، وإنفاذ الأطر التنظيمية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات الآلية الوقائية الوطنية لمنع إساءة استخدام الدعم والحرص على تحقيق الأثر المنشود.

- إنشاء آليات تمويل مرنة لتلبية الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الصراعات، مثل النزوح، والانقطاع عن التعليم، وتعرّض الأطفال بدرجةٍ أكبر إلى العنف والاستغلال.

- تمويل المبادرات الهادفة لإعادة إدماج الأطفال غير الملتحقين بمقاعد الدراسة والنازحين في النظام التربوي.

- دعم البنية التحتيّة والأدوات الضروريّة للتعليم الالكتروني في المدارس العامة لا سيّما في المناطق المتضررة نتيجة النزاع.

إلى حكومة لبنان

- تعديل القانون 2002/422 لرفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية وإدخال مبدأ التناسب في الحكم على أساس السنّ والظروف.

- المصادقة على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري بشأن إجراء تقديم البلاغات بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

- ضمان التفعيل الكامل والتشغيل السليم للآلية الوقائية الوطنية المنشأة بموجب القانون رقم 2016/62، امتثالاً لالتزامات لبنان بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ويتضمن ذلك الموافقة على المراسيم التنظيمية، وتخصيص الموارد الكافية، وتمكين الآلية الوقائية الوطنية من العمل بشكلٍ مستقلٍ وفعّال. هذا وينبغي تسهيل وصول منظمات المجتمع المدني إلى مراكز الاحتجاز، ضمنًا مراكز احتجاز الأحداث، كجزء من نهج تعاوني لحماية حقوق الإنسان ومنع التعذيب.

- مراجعة وضع المعتقلين في السجن الاحتياطي للحد من مشكلة الاكتظاظ، وتجنُّب احتجاز الأشخاص بشكلٍ تعسفيٍّ، وحصر فترة الاحتجاز الاحتياطي للقاصرين قبل المحاكمة بالمهل القانونيّة، وإعطاء الأولوية للبدائل عن الاحتجاز، مثل الخدمة المجتمعية أو برامج إسداء المشورة.

- التعاون مع الشركاء المحليين لوضع خطة شاملة للاستجابة للطوارئ في مجال التعليم في الجنوب والمناطق المعرضة للصراع وتنفيذها للحد من احتمالات توقّف التعليم وتعطّله.

- وقف الحملة التي تشنّها قوى الأمن وعناصر البلديّة على اللاجئين في جميع أنحاء البلاد والتخطيط لاستراتيجية شاملة للاستجابة لأزمة اللاجئين، عملاً بأحكام المعايير الدولية والتزامات لبنان الدولية، بدلاً من التدابير التمييزية القائمة على نحوٍ استنسابي.

- إصدار تقارير عامة ومنتظمة توضع بتصرّف المنظمات الدولية والمجتمع المدني بشأن عمليات الترحيل، بما في ذلك أسباب الترحيل لضمان المساءلة واحترام سيادة القانون.

- اعتماد لوائح هادفة لتعزيز الحماية من استغلال الأطفال عبر الإنترنت وتعزيز آليات مقاضاة المجرمين المتورِّطين في الجرائم الإلكترونية التي تستهدف القاصرين. ضمان أن تكون هذه اللوائح متمحورةً حول الطفل ولا تنتهك حريّة التعبير، بل تحرص على تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات التنفيذ.

- وضع خطّة طوارئ متينة وشاملة لضمان استمراريّة التعليم في خلال النزاعات المسلّحة أو النزوح.

- ضمان أن تستوفي الملاجئ الحدّ الأدنى من معايير حماية الأطفال ومعايير (المياه والصرف الصحّي والنظافة) في خلال فترات النزوح وإقامة إجراءات التعرّف على الأطفال وتقييم سنّهم للحيلولة دون معاملتهم أمام المحاكم معاملة البالغين.

نظرة عامة على الإطار الوطني والدولي لحماية الطفل

أصبح لبنان دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل في عام 1991، وعليه بات ملتزمًا بدعم حقوق الطفل كما هو موضح في نصّ المعاهدة.[1] تلحظ اتفاقية حقوق الطفل، المعترف بها على أنّها أداة حقوق الإنسان الدولية التي حققت النسبة الأكبر في أعداد المصادقات، حقوقًا مدنيّةً وسياسيّةً واجتماعيّةً واقتصاديّةً وثقافيّةً للأطفال. هذا وانضم لبنان إلى اثنين من البروتوكولات الاختيارية الثلاثة لاتفاقية حقوق الطفل: البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي جرى التوقيع عليه في عام 2002، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، الذي جرت المصادقة عليه في عام 2004.[2] ولكن لبنان لم يتخذ أي إجراء بشأن البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والذي يسمح للأطفال بتقديم شكاوى متصّلة بانتهاك حقوقهم.[3]

تُشكِّل مصادقة لبنان على معاهدات دولية رئيسية أخرى لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو، 1997)، خير مُتممٍ لالتزامه حماية الطفل. تلحظ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أحكاماً تهدف إلى حماية الفتيات الصغيرات من التمييز والممارسات المسيئة وتسد الفجوة في حماية الأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل وسنّ البلوغ بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[4] ومن ناحية أخرى، تسمح المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري بإنشاء آلية وقائية وطنية تُشرف على مراكز الاحتجاز، بما في ذلك مراكز احتجاز القاصرين.

هذا وصادق لبنان على 50 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات الأساسية التي تتناول عمل الأطفال وتعزز التزاماته الدولية بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي.

وعلى المستوى الوطني، شكل إقرار القانون 422/2002 المتعلق بحماية الأطفال المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر إنجازًا عظيمًا بوصفه أول تشريع مستقل لحماية الطفل في لبنان، أدى إلى إنشاء أول نظام علماني تُديره الدولة لحماية الطفل في البلاد. نص القانون على منح المحاكم والقضاة المدنيين الناظرين في شؤون الأطفال، إلى جانب العاملين الاجتماعيين المتعاقدين، سلطة غير مسبوقة للتحقيق في قضايا إساءة معاملة الأطفال ووضع

1 مركز موارد منظمة Save the Children. (2011، تشرين الثاني). تحليل وضع حقوق الطفل في لبنان. تقرير بتكليف من منظمة Save the Children السويدية. المرجع: https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/5759.pdf/

2 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

3 المرجع نفسه.

4 المفوضية السامية لحقوق الإنسان. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. المرجع: https://www.ohchr.org/sites/default/files/cedaw.pdf

خطط الرعاية ذات الصلة. وينص القانون على ثلاثة ظروف يعتبر فيها الطفل معرضًا للخطر: عندما يجد الطفل نفسه في مواقف تعرضه للاستغلال أو تعرض صحته أو سلامته أو أخلاقه أو تعليمه للخطر؛ إذا تعرض الطفل للعنف الجسدي أو الاعتداء الجنسي؛ وإذا وُجد الطفل متسوِّلا أو بلا مأوى.[5] إن مبدأ المصلحة الفضلى للطفل هو جوهر هذا القانون، مما يعني أنّه يتعين على القرارات والإجراءات المتعلقة برعاية الأطفال أو الإجراءات القانونية ذات الصلة، سيّما في حال مخالفة القانون أو الخطر، أن تعطي الأولوية لرفاهية الطفل.[6]

أمّا الحماية الإجرائية للأحداث المخالفين للقانون فتُنفَّذ بشكل منقطع لأسباب كثيرة أبرزها التحديات الناشئة عن النقص في الموارد، وعدم كفاية التدريب ومبادرات بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون والعاملين القضائيين والعاملين الاجتماعيين، وعدم الكفاءة الهيكلية داخل النظم القانونية والقضائية، مثل تراكم القضايا والعقبات الإدارية. وتؤدي المواقف المجتمعية السلبية والوصمة تجاه مرتكبي الجرائم من الأحداث إلى تقويض الضمانات الإجرائية التي تهدف إلى حماية حقوقهم.[7]

ولكن كثيرة هي الثغرات في القانون 422/2002، ومعظمها يتناقض مع معايير القانون الدولي. ينص القانون على أنه لا يجوز تحميل الأطفال دون سن السابعة أي مسؤولية جنائية[8]، فهذا انتهاكٌ للمعايير الدولية، ولا سيما قواعد بكين التي توصي بألا يقل سن المسؤولية الجنائية عن 12 عامًا. علاوة على ذلك، لم ينص القانون 422 على البطلان في حال عدم حضور أخصائي اجتماعي جلسة الاستجواب، مما يعني أن هذا يؤدي إلى عقوبات تأديبية ولا يؤدّي إلى بطلان الاستجواب. وهذا يقوض حماية حقوق القاصر بشكل أكبر[9]. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو عدم وجود ضمانة لحضور مستشار قانوني في أثناء جلسة الاستجواب قبل المحاكمة. علاوة على ذلك، تسمح المادة 18 من القانون 422 بترحيل الأحداث غير اللبنانيين كإجراء وقائي من دون تقديم ضمانات لسلامتهم أو استقبالهم بشكل مناسب، مما يقوض مبدأ المصلحة الفضلى للطفل ومعايير الحماية الدولية[10]. يقترن هذا أيضًا بالقانون رقم 422 الذي يُقوّض مبادئ المحاكمة العادلة، لا سيما من خلال الصلاحيات الاستنسابيّة الممنوحة لقضاة الأحداث في قضايا الحماية. تتيح هذه الصلاحيات للقضاة حرمان جميع الأطراف، بمن فيهم المحامون، من الاطلاع على التقارير النفسية والاجتماعية، وإصدار قرارات غير قابلة للطعن. هذا النقص في الشفافية قد يُعرّض القُصّر لتقييمات استنسابيّة في غياب ضمانات كافية لتوفير دفاع فعّال.

بالإضافة إلى القانون رقم 422/2002، وُضعت قوانين وسياسات أخرى تعمل على تعزيز حماية الطفل في لبنان.[11] على سبيل المثال، يُشكِّل القانون رقم 293/2014 المتعلق بحماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري جزءًا من الإطار القانوني الأوسع لتأمين الحماية القضائية للأطفال في لبنان، بغض النظر عن الطائفة أو الجنسيّة.[12] وقد اعتُبر إقرار القانون رقم 62/2016، الذي أنشأ الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب التابعة لها، خطوةً

5 وزارة الشؤون الاجتماعية. (2015). الإجراءات التشغيلية القياسية لحماية الأحداث في لبنان: مجموعة أدوات تشغيلية. بيروت: منشورات اليونيسف. المرجع: https://socialserviceworkforce.org/wp-content/uploads/2024/03/SOP-for-Juvenile-Protection-in-Lebanon.pdf

6 المفوضية الأوروبية. المرجع:
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2017-04/c_2016_7280_lebanon_aap_2016_part_1_annex_1.pdf

7 المفوضية الأوروبية. المرجع:
https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2017-04/c_2016_7280_lebanon_aap_2016_part_1_annex_1.pdf

8 اتحاد أطفال الشوارع. (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠). جرائم الوضع في لبنان. المرجع: https://www.streetchildren.org/legal-atlas/map/lebanon/status-offences/are-children-criminalised-for-vagrancy-loitering-truancy-or-similar-activities/

9 المركز اللبناني لحقوق الإنسان

10 المرجع نفسه.

11 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني في لبنان مجموعة عمل حماية الطفل لبنان 2018. المرجع: https://data.unhcr.org/en/documents/download/74549

12 المرجع نفسه.

إلى الأمام. تتمتع لجنة مناهضة التعذيب بصلاحية الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز وحماية المعتقلين، بما في ذلك القاصرين، من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. لكنّ قصور كفاءتها التشغيلية يُقوِّض الغرض المقصود منها. تهدف السياسة الموحدة لحماية الطفل التي اعتمدتها منظمات المجتمع المدني والجمعيات العاملة مع الأطفال في لبنان، والتي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية عام 2016 كجزء من رؤية استراتيجية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، إلى إنشاء نظام شامل لحماية حقوق الأطفال وكرامتهم.[13]

ورغم أطر الحماية هذه، أثَّرت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستمرة في لبنان سلبًا في المجتمعات المهمشة، وخاصةً الأطفال. منذ عام 2019، سُجِّلت زيادة كبيرة في حالات التأديب العنيف للأطفال، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتخلي عن الأطفال، مما يعكس هشاشة آليات حماية الطفل الوطنية. ولجأت الأسر المتعثرة إلى استراتيجيات تأقلم ضارة مثل عمل الأطفال والزواج المبكر.[14] وتسلِّط هذه القضايا الضوء على الحاجة إلى إجراء إصلاحات ممنهجة لضمان أن تحمي الأطر القائمة بشكلٍ فعّالٍ حقوق الأطفال ورفاههم في لبنان.

13 أبعاد مينا. (2016). سياسة موحدة لحماية الطفل تعتمدها منظمات المجتمع المدني والجمعيات العاملة مع الأطفال في لبنان. المرجع https://abaadmena.org/wp-content/uploads/documents/ebook.1486726371.pdf

14 L'Orient le Jour. (4 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023). حماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال في لبنان. المرجع https://today.lorientlejour.com/article/1351371/protecting-children-from-violence-abuse-and-neglect-in-lebanon.html

تحليل السياق

في العام 2024، ظلّ لبنان عالقًا في مأزق سياسي عميق، في ظلّ استمرار الفراغ الرئاسي منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022.[15] وقد أدى ذلك إلى تقويض قدرة البلاد على الاستجابة بفعالية للصراع المسلح الذي تصاعد خلال الربع الأخير من العام.

في الواقع، لا يزال جنوب لبنان، وخاصة المدن الحدودية، هدفًا لهجمات عنيفة. وبتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2024، وسعت إسرائيل غاراتها الجوية وخاصة في الضاحية الجنوبية لبيروت،[16] وبعلبك،[17] والبقاع[18] ومناطق أخرى. تحولت العمليات من استهداف قادة وعناصر حزب الله إلى هجمات أوسع على المدن والبنية التحتية. بتاريخ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2024، أعلنت إسرائيل عن بدء عملية عسكرية برية في جنوب لبنان، وسط استمرار المواجهات بين الجانبين وشنّ إسرائيل غارات جوية لا هوادة فيها. بحلول 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بلغ عدد الإصابات والوفيّات ما لا يقل عن 15699 و3768 تباعًا[19]. ومن بين الضحايا 240 طفلًا، بحسب الأرقام الواردة بتاريخ 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023[20]. ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، نزح ما يقرب من 881,326 شخصًا حتى يوم 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، وفروا شمالًا هربًا من نيران المدفعية الكثيفة[21]. ومن بين هؤلاء، 187,269 نازحًا داخليًا في 1,027 ملجأ جماعي[22]. علاوة على ذلك، عبر ما يقرب من 562,000 فرد (37٪ مواطنين لبنانيين) إلى سوريا، و39,071 إلى العراق، هربًا من القصف الإسرائيلي[23].

15 Lebanon Now .(١٤ حزيران/ يونيو 2024). مأزق الرئاسة اللبنانية. المرجع: https://nowlebanon.com/lebanese-presidency-stalemate

16 L'Orient le Jour. (2024، 3 كانون الثاني/يناير). أول غارة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية، والقضاء على الرجل الثاني في حماس. المرجع https://www.lorientlejour.com/article/1362883/premiere-frappe-israelienne-dans-la-banlieue-sud-le-numero-deux-du-hamas-elimine.html

17 عرب نيوز. (2024، 26 فبراير). قتيلان في غارات إسرائيلية على بعلبك. المرجع https://www.arabnews.com/node/2466741/middle-east

18 الأخبار الوطنية. (27 شباط/فبراير 2024). ضربة بعلبك تظهر استعداد إسرائيل لـ"تصعيد التوتر" في الحرب مع حزب الله. المرجع https:// www.thenationalnews.com/mena/palestine-israel/2024/02/27/baalbek-strike-shows-israels-will-to-risk-wider-war-with-hezbollah

19 Relief Web. (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). لبنان: تحديث عاجل رقم 47 - تصعيد الأعمال العدائية في لبنان، اعتبارًا من 25 أيلول/سبتمبر 2024.المرجع: https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-flash-update-47-escalation-hostilities-lebanon-25-november-2024

20 المرجع نفسه.

21 Relief Web (14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). لبنان: مصفوفة تتبع النزوح: لمحة عامة عن التنقل - الجولة 62. المرجع: https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-displacement-tracking-matrix-mobility-snapshot-round-62-14-november-2024

22 المرجع نفسه.

23 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). لبنان: تحديث عاجل رقم 47 - تصعيد الأعمال العدائية في لبنان، اعتبارًا من 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. المرجع: https://www.unocha.org/publications/report/lebanon/lebanon-flash-update-47-escalation-hostilities-lebanon-25-november-2024

في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل حيز التنفيذ[24]. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، بدأت الانتهاكات[25]، ونُفّذت غارات جوية وحوادث قصف وتدمير للممتلكات ورفضت إسرائيل سحب جيشها كما هو منصوص عليه في الاتفاق. كما فرضت إسرائيل حظرًا على عودة سكان 62 قرية في جنوب لبنان[26].

وتدهور الوضع الأمني في عام 2024 نتيجة عوامل داخليّة وارتفعت معدلات الجريمة بشكلٍ ملحوظٍ، وخاصةً في محيط الطريق المؤدي إلى مطار بيروت، الذي أصبح بؤرة للسرقة والسطو والحوادث ومنها مطاردة الدراجات النارية المدنيين. وفي حين أقر المسؤولون الأمنيّون بمحدوديّة قدراتهم، أكدوا على استمرار الجهود لتكثيف الدوريّات في المنطقة.[27] وتؤدي هذه المخاوف الأمنيّة المتزايدة، والتي تفاقمت بسبب الفراغ الرئاسي والنقص المزمن في عديد القوى الأمن، إلى تآكل ثقة الرأي العام في سيادة القانون. ولا يؤثر هذا الوضع في حقوق الأفراد والوصول إلى العدالة فحسب، بل يكشف أيضًا عن مواطن ضعف مؤسسيّة أوسع نطاقًا.

في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2024، سقط نظام الأسد في سوريا، مما أثّر سلبًا في لبنان[28]. وفي التاسع من كانون الأول/ديسمبر وحده عبر نحو 2000 شخص إلى سوريا بعد أن فتح الأمن العام اللبناني معبر المصنع[29].

ولكن على الرغم من العودة، لا يزال لبنان أكثر الدول استضافةً للاجئين نسبةً لعدد السكان في العالم، ويُعزى ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ إلى الصراع السوري المستمر منذ 13 عامًا.[30] أدى ذلك إلى احتدام الجدل بشأن ترحيل اللاجئين والمحتجزين السوريين وسط الاكتظاظ الشديد للسجون. تكثّفت الجهود الرامية إلى تسريع عودة المعتقلين السوريين بسبب الاكتظاظ والضغوط السياسية.[31] وبادر المسؤولون اللبنانيون، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق ووزير العدل، إلى تسريع الجهود الرامية إلى إعادة المعتقلين السوريين إلى وطنهم، مشيرين إلى الاكتظاظ كمبرر رئيسي. ومع ذلك، أثارت هذه التدابير انتقادات، في ظلّ مزاعم بأن الحكومة تستغل أزمة اللاجئين لتأمين المساعدات الدولية في حين تشارك في عمليات ترحيل غير قانونية محتملة، منها ترحيل المعارضين السياسيين والأفراد المعرضين لخطر التعذيب.[32]

24 رويترز. (26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). اتفقت إسرائيل وحزب الله على وقف إطلاق نار بوساطة أمريكية وفرنسية، على أن يدخل حيز التنفيذ يوم الأربعاء. المرجع:
https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-poised-approve-ceasefire-with-hezbollah-israeli-official-says-2024-11-26

25 ميدل إيست مونيتور. (5 كانون الأول/ديسمبر 2024). انتهكت إسرائيل وقف إطلاق النار في لبنان 129 مرة. المرجع
https://www.middleeastmonitor.com/20241205-israel-has-violated-lebanon-ceasefire-on-129-occasions

26 المركز العربي، واشنطن العاصمة. (10 كانون الأول/ديسمبر 2024). انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار مع حزب الله تهدد بإلغائه. المرجع:
https://arabcenterdc.org/resource/israels-violations-of-the-ceasefire-with-hezbollah-threaten-to-undo-it

27 L'Orient le Jour. (2024، 27 أبريل). هل نخاف من الطريق إلى مطار بيروت الدولي؟ المرجع:
https://www.lorientlejour.com/article/1411345/faut-il-craindre-la-route-de-laeroport-international-de-beyrouth-.html

28 الجزيرة (٨ كانون الأوّل/ديسمبر 2024). مقاتلو المعارضة يعلنون تحرير دمشق، وطرد الأسد. المرجع:
https://www.aljazeera.com/news/2024/12/8/opposition-fighters-take-syrian-capital-damascus

29 ReliefWeb (9كانون الأوّل/ديسمبر 2024). التحديث الإقليمي السريع 1#: التصعيدات الأخيرة في سوريا، 9 ديسمبر/كانون الأول 2024. المرجع
https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/regional-flash-update-1-recent-syria-escalations-9-december-2024

30 LCPS. (2024 17 نيسان/ أبريل). اللاجئون السوريون في لبنان: أزمة العودة. المرجع
https://www.lcps-lebanon.org/en/articles/details/4875/syrian-refugees-in-lebanon-crisis-of-return

31 عنب بلدي. (2024، 9 أيار/مايو). يواجه السجناء السوريون في لبنان خطر الترحيل. المرجع:
https://english.enabbaladi.net/archives/2024/05/syrian-prisoners-in-lebanon-face-deportation-risk

32 المرجع نفسه.

ظروف الاعتقال

وتبقى ظروف الاعتقال في السجون اللبنانيّة مأساوية، لا بل تفاقمت بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية المتواصلة. إنَّ الاكتظاظ المزمن، والاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة، والبنية التحتية المتهالكة، ونظام الرعاية الصحية الذي يعاني من نقص التمويل، كلها عوامل تُمعن في معاناة المعتقلين. ويُحتجز السجناء في ظروف تعوزها إجراءات النظافة، وتتداعى فيها الخدمات الصحية، والإمدادات الغذائية، مما يثير مخاوف جدية بشأن كرامة المعتقلين ومستويات عيشهم.[33] من بين مراكز الاحتجاز الرسمي في لبنان[34] وعددها خمسٌ وعشرون لم يُبنَ سوى سجني الرومية وزحلة ليكونا مراكز اعتقال تأديبيّة. أما المواقع المتبقية، والتي صُممت في البداية واستخدمت كمراكز أو مستودعات للشرطة، فهي تقع في كثير من الأحيان في أقبية الثكنات العسكرية، أو داخل مباني المكاتب والمراكز التابعة لفروع قوى الأمن الداخلي، أو في مبانٍ عثمانية متهالكة، مما يجعلها غير صالحة لتكون مراكز احتجاز.[35]

ويعكس احتجاز الأحداث إخفاقات النظام. ففي ظلّ العدد المحدود لمراكز الاعتقال يبقى القاصرون في كثيرٍ من الأحيان محتجزين في مراكز الشرطة لفترة وسطيّة مدّتها 34 يومًا (مع التنويه بتسجيل مدة قياسيّة لـ 90 يومًا)، وغالبًا ما يتجاوزون فترة الاحتجاز المسموح به قانونًا وهو 48 ساعة، والذي يمكن تجديده مرّةً واحدةً فقط قبل نقلهم إلى سجن رومية أو إطلاق سراحهم.[36] ليست مراكز الشرطة هذه مجهزة أو مصممة لاستقبال القاصرين لفترات طويلة كونها تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يُعرِّض السجناء لمخاطر كبيرة.[37]

يُعدُّ سجن الأحداث في رومية أحد الأقسام الخمسة الرئيسية في السجن المركزي وهو القسم الوحيد المخصص للأحداث الذكور. يمتد المبنى على طابقين وهو منفصلٌ عن المجمَّع الرئيسي.[38] ومن بين مراكز احتجاز الأحداث الأخرى مركز ضهر الباشق.[39]

غالبًا ما لا تستوفي البنية الأساسية لسجون الأحداث شروط الاحتجاز الإنساني والآمن، مما يفرض تحديات كبيرة على السجناء[40] منها التهوية المناسبة والإنارة الطبيعيّة الكافية وأنظمة التدفئة أو التبريد، مما يُعرِّض القاصرين لظروفٍ غير صحيّةٍ وغير آمنة.[41] على سبيل المثال، لا يستوفي مركز احتجاز الأحداث في ضهر الباشق شروط الصيانة والتجهيزات الأساسيّة.[42] نتيجة الأزمة الاقتصادية تُعاني سجون الأحداث نقصًا حادًّا في الموارد وتعاظمت التحديات لتصل إلى مستوى غير مسبوق.[43]

33 هيومن رايتس ووتش. (2024، 11 يناير). لبنان: الحقوق مهددة وسط الأزمة. المرجع https://www.hrw.org/news/2024/01/11/lebanon-rights-under-threat-amid-crisis

34 بحسب مديرية السجون

35 Lebanon Now. (2024، 16 فبراير). السجون الجائعة المرجع https://nowlebanon.com/starving-prisons

36 مقابلة أجرتها منظمة ألف مع مركز ريستارت

37 مقابلة أجرتها منظمة ألف مع مركز ريستارت

38 الخطيب. (2022، نوفمبر). الاحتياجات الأساسية في سجون الرومية والبيك وطرابلس في لبنان. المرجع https://www.ldn-lb.org/upload/Prisons%20in%20Lebanon_ARCS%20Needs%20Assessment%202022.pdf

39 المركز اللبناني لحقوق الإنسان. (2023). تقرير رصد السجون ومراكز الاحتجاز. المرجع http://www.cldh-lebanon.org/HumanRightsBrie/ac568e46-9d07-43da-89a8-4f06cca51c65_Prison%20and%20Detention%20Centers%20Monitoring%20Report%202021%20-%202022.pdf

40 المرجع نفسه.

41 لبنان الآن. (2024، 16 فبراير). السجون الجائعة المرجع https://nowlebanon.com/starving-prisons

42 المركز اللبناني لحقوق الإنسان. (2023). تقرير رصد السجون ومراكز الاحتجاز. المرجع http://www.cldh-lebanon.org/HumanRightsBrie/ac568e46-9d07-43da-89a8-4f06cca51c65_Prison%20and%20Detention%20Centers%20Monitoring%20Report%202021%20-%202022.pdf

43 Lebanon Now. (2024، 16 شباط/ فبراير). السجون الجائعة المرجع https://nowlebanon.com/starving-prisons

يُشكل الوضع الراهن للأحداث في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك مراكز الشرطة والمواقع العسكرية، انتهاكًا للقانون، خاصةً عندما يجري احتجازهم في مراكز غير مخصصة لهم. ومؤخرًا في خلال فترة الحرب ازدادت نسبة الأحداث المحتجزين في المرافق العسكرية، مما أدى إلى اختلاطهم بالبالغين[44]. تمثّل هذه المسألة خطرًا كبيرًا، حيث يكون الأحداث عرضة للترهيب أو الإكراه على الصمت بحسب إفادة حدث محتجز[45].

أدَّت الظروف المتدهورة في مراكز الاحتجاز إلى اضطرابات. في شهر حزيران/ يونيو 2024، وقعت مواجهة داخل السجن تحوَّلت إلى تمرّدٍ، مما أدى إلى اندلاع حريق واحتجاز حارس أمن كرهينة.[46] تعكس مثل هذه الحوادث التأثير التراكمي لسوء التغذية، والوصول المحدود إلى الرعاية الصحية، وتدهور ظروف المعيشة داخل مرافق الاحتجاز. وفي ظلّ ضآلة الدعم الحكومي، باتت مراكز الاحتجاز تعتمد بشكلٍ متزايد على منظمات المجتمع المدني لتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية.[47]

في شهر أيلول/سبتمبر وحده، شهد لبنان زيادة في محاولات الهروب من السجون. وبتاريخ 3 أيلول/سبتمبر، أحبطت قوى الأمن الداخلي محاولة هروب من سجن البترون[48]، تلتها محاولات فاشلة مماثلة في سجني بعلبك ورومية[49]. وبعد أيام، شهد سجن رومية هروبًا من السجن[50]، على الرغم من اعتقال الهارب بعد أسبوع[51]. وفي سجن زحلة، تمكن سجين آخر من الفرار أثناء الفحص الطبي[52]. وهرب 130 سجينًا آخرًا من سجن جزين، لكن قوى الأمن الداخلي ألقت القبض عليهم جميعًا[53]. ومع اقتراب نهاية الشهر، دخل المعتقلون الإسلاميون في رومية أسبوعهم الثاني من الإضراب عن الطعام، احتجاجًا على سوء الأوضاع وعدم كفاية الرعاية الطبية ونقص التغذية، والتي يزعمون أنها أدت إلى وفيات متعددة[54]. لم تكن هذه حوادث معزولة، بل كانت تعبيرًا عن سوء الإدارة وضعف البنية التحتية والإهمال.

دفعت الحرب في الجنوب العديد من السكان إلى الفرار إلى مناطق أكثر أمانًا مثل بيروت، وتسببت أيضًا بنقل السجناء من السجون الرسمية ومراكز الاحتجاز في المناطق المتضررة من النزاع. حتى قبل اشتداد النزاع المسلح في شهر أيلول/ سبتمبر، كان بعض السجون في الجنوب، مثل صور، مغلق بالفعل، بينما استمرت سجون أخرى، مثل تلك الموجودة في النبطية ومرجعيون، في العمل بعدد أقل من المعتقلين[55]. وفي أعقاب التصعيد، جرى إغلاق سجن مرجعيون،

44 بحسب المركز اللبناني لحقوق الإنسان.

45 المرجع نفسه.

46 L'Orient Le Jour. (2024، 10 حزيران/ يونيو). تمرد في سجن الرومي وتحرير شرطي محتجز. المرجع:
https://www.lorientlejour.com/article/1416820/mutinerie-a-la-prison-de-roumie-un-policier-pris-en-otage.html

47 مقابلة أجرتها منظمة ألف مع مركز ريستارت

48 This is Lebanon (٣ أيلول/سبتمبر، 2024). إحباط محاولة هروب من سجن البترون! المرجع:
https://www.thisislebanon.com/lebanon/373911

49 This is Lebanon (28 أيلول/سبتمبر، 2024). إحباط محاولة هروب من سجني بعلبك ورومية! المرجع:
https://www.thisislebanon.com/lebanon/389895

50 This is Lebanon (8 أيلول/سبتمبر، 2024). حبل مصنوع من الملاءات. هكذا هرب سجين من سجن الرومية! المرجع:
https://www.thisislebanon.com/lebanon/376371

51 This is Lebanon (17 أيلول/سبتمبر، 2024). إلقاء القبض على سجين تمكن من الفرار من سجن الرومية قبل أسابيع! المرجع:
https://www.thisislebanon.com/lebanon/380246

52 IM لبنان. (17 أيلول/ سبتمبر 2024). هرب من السجن أثناء الفحص الطبي. المرجع:
https://www.imlebanon.org/202 4/09/17/jail-7

53 هنا بيروت. (28 أيلول/سبتمبر 2024). إلقاء القبض على 130 سجينًا من أصل 133 هربوا من سجن جزين. المرجع:
https://thisisbeirut.co.lb/lebanon/295704

54 IM لبنان. (17 أيلول/سبتمبر 2024). سجناء يحذرون: أنقذوا الوضع قبل أن ينفجر. المرجع:
https://www.imlebanon.org/2024/09/17/roumie-jail/

55 Lebanon On. (17 أغسطس 2024). خطر الحرب يُسرّع هجرة الجنوبيين... حتى السجناء نزحوا. المرجع:
https://www.lebanonon.com/news/269716

مع نقل المعتقلين إلى منشآت في النبطية وجزين. بالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع المسلح إلى تعطيل كبير في عمل المحاكم في منطقة الجنوب والبقاع، حيث أغلقت محكمتا النبطية وبعلبك بالكامل[56]. ونُقل سبعة وستين معتقلًا إضافيًا من النبطية إلى سجون في زحلة والبترون ورومية وعاليه[57] وطرابلس[58].

وفي ظلّ هذه الأزمات المتقاطعة، ضمنًا الشلل السياسي، وتصاعد التهديدات الأمنية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية، تنكشف صورة أمة تواجه تحديات عميقة وتتعرّض فيها الفئات المهمشة، بما في ذلك المحتجزون واللاجئون، لانتهاك حقوقهم وكرامتهم، في حين تتداعى ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة وسيادة القانون.

56 وفقًا للمركز اللبناني لحقوق الإنسان

57 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. (27 أيلول/سبتمبر 2024). اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - لجنة مناهضة التعذيب تراقب ظروف مراكز الاحتجاز المتضررة من العدوان الإسرائيلي وتقدم توصيات. المرجع https://en.nhrclb.org/archives/625

58 وفقًا لمركز ريستارت.

الاتجاهات والأنماط

سجَّل لبنان في خلال العام 2024 ارتفاعًا مقلقًا في انتهاكات حقوق الفئات الضعيفة، وخاصة القُصّر. وتجلّت الانتهاكات في خلال فترة النزاعات وبعدها الممارسات القانونية، والانقطاع عن التعليم، والديناميكيات الاجتماعية الأوسع، مما يكشف عن المخاطر المُركَّبة التي يواجهها الأطفال. وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات نظامية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الانتهاكات والتخفيف من تأثيرها في السكان المتضررين.

القاصرون المخالفون للقانون

في شهر آذار/مارس 2024، جرى اعتقال قاصريَن سوريَّين واستجوابهما من قبل مخابرات الجيش اللبناني بعد تسليمهما من قبل الفصائل الفلسطينية. ويُشتبه بتورطهما في اغتيال القائد العسكري الفلسطيني هادي مصطفى، ويُقال إنهما كانا يعملان تحت إشراف شخص ثالث قام بتدبير الهجوم.[59] أوقفت مخابرات الجيش قاصرًا آخر في بلدة تعلبايا البقاعية، بتهمة إلقاء قنبلة حارقة على مكتب للحزب السوري القومي الاجتماعي.[60]

في لبنان، غالبًا ما يُزجُّ بالقاصرين في ممارسة أنشطة إجرامية، فيتعرّضون للاستغلال على يد بالغين يتلاعبون بضعفهم. وفي نهاية عام 2024، بلغ عدد المعتقلين القُصّر 93 من جنسيات مختلفة، معظمهم لبنانيون وسوريون وفلسطينيون، في مختلف أنحاء البلاد. أمّا الجرائم الأكثر شيوعًا فهي السرقة ونقل الأسلحة والذخائر العسكرية. ومن المثير للقلق أنَّ ثلاثة فقط من هؤلاء القاصرين خضعوا للمحاكمة، مما يُسلِّط الضوء على الاعتماد وبشكلٍ مكثّفٍ على الاحتجاز السابق للمحاكمة والتأخير الكبير في الإجراءات القضائية.[61]

أفاد اتحاد حماية الطفل في لبنان (UPEL) أنه في عام 2024، سُجِّل ما لا يقل عن 930 حالة عنف تعرض لها قاصرون، و780 جريمة ارتكبها أطفال. ومن بين هذه الجرائم، 45% منها سرقة، و14.1% سطو، و7.69% مخدرات،

59 الشرق الأوسط. (2024، 23 آذار/مارس). لبنان: اعتقال قاصرين سوريين في قضية اغتيال أحد أبرز قادة القسام. المرجع https://english.aawsat.com/arab-world/4927401-lebanon-syrian-minors-arrested-assassination-case-key-%E2%80%98qassam%E2%80%99-figure

60 نهارنت. (2024، 12 نيسان/أبريل). الجيش يعتقل قاصرًا ألقى قنبلة حارقة على مكتب الحزب السوري القومي الاجتماعي في جديتا. المرجع: https://www.naharnet.com/stories/en/304537-army-arrests-minor-who-hurled-firebomb-at-ssnp-office-in-jdita

61 بحسب مديرية السجون

و6.41% مخالفات أمن عام، وشملت الحالات المتبقية حوادث خطف، وتلف ممتلكات، وتجسس[62]. ويعكس هذا ارتفاعًا ملحوظًا في حوادث تورط الأحداث في جرائم السرقة، لا سيما سطو المنازل المهجورة، والسرقة من المحال التجارية في المناطق المتضررة بشدة من النزاع المسلح[63].

الأطفال في النظام القضائي اللبناني

فشل قضاة الأحداث في لبنان في تطبيق المبدأ المنصوص عليه في القانون 422/2002، والذي يُعطي الأولوية للبديل عن سجن الأحداث. وبدلاً من ذلك، يُطبَّق الاحتجاز في كثيرٍ من الأحيان كتدبير أوّلي. علاوة على ذلك، بما أن معظم الأحداث المحتجزين يحملون الجنسية السورية، ومتهمون أساسًا بالدخول غير الشرعي إلى لبنان، فمن الأصعب إقناع القضاة بتطبيق تدابير بديلة عن لاحتجاز.

علاوة على ذلك، غالبًا ما يُحاكم الأحداث المتورطون في جرائم جنائية إلى جانب البالغين أمام محاكم جنائية عادية، مما يحرمهم من الحماية التي توفرها إجراءات الأحداث، ويؤخر البت في القضايا، ويتجاهل الغرض التأهيلي الذي يُشكِّل محور قانون الأحداث. في الواقع، وُثِّقت حالات عومل فيها قاصرون كبالغين بسبب عدم وجود مستندات ثبوتيّة. على سبيل المثال، في إحدى الحالات، جرى استجواب فتاة في غياب أخصائي اجتماعي، على الرغم من أن الجريمة ارتُكبت وهي لا تزال قاصرًا، مما ينتهك مبدأ استمرار تطبيق قانون الأحداث على الأفراد الذين كانوا قاصرين وقت ارتكاب الجريمة[64].

وغالبًا ما تكون الأحكام المفروضة على القاصرين غير متناسبة مع خطورة جرائمهم. فلا تُراعي حقيقة أنّ القاصرين المتورطين في أنشطة إجرامية غالبًا ما يتعرضون للتلاعب أو الإكراه من قبل البالغين، مما يُشكِّل السبب الأساسي لعدم الإنصاف في معاملتهم.[65]

العنف والاستغلال الجنسي

في خلال عام ٢٠٢٤، سُجِّلت عدة حالات اعتداء جنسي على الأطفال وعنف جنسي ضد قاصرين. أفادت منظمة UPEL أن 608 طفلاً في لبنان وقعوا ضحايا للعنف عام ٢٠٢٤، منهم 270 حالة عنف جنسي مقارنةً بـ 305 حالة عام 2023[66]. أضف إلى ذلك 200 حالة عنف جسدي، و180 حالة عنف أسري، و45 حالة اختطاف، و45 حالة هجر، و40 حالة حادث سير، و20 حالة زواج واستغلال، و15 حالة انتحار و/أو محاولة إيذاء النفس، و45 جريمة متنوعة[67].

62 L'Orient le Jour. (5 أيار/مايو 2025). في لبنان القاصرون ضحايا ومرتكبو جرائم فظيعة. المرجع:
https://www.lorientlejour.com/article/1458167/au-liban-des-mineurs-a-la-fois-victimes-et-auteurs-dune-criminalite-alarmante.html

63 نقلًا عن المركز اللبناني لحقوق الإنسان.

64 المرجع نفسه.

65 مقابلة أجرتها منظمة ألف مع مركز ريستارت

66 L'Orient le Jour. (5 أيار/مايو 2025). في لبنان القاصرون ضحايا ومرتكبو جرائم فظيعة. المرجع:
https://www.lorientlejour.com/article/1458167/au-liban-des-mineurs-a-la-fois-victimes-et-auteurs-dune-criminalite-alarmante.html

67 المرجع نفسه.

في شهر حزيران/يونيو 2024، جرى اعتقال أربعة مشتبه بهم على خلفية تحقيقٍ في مزاعم ارتكاب اعتداء جنسي في مدرسة في كفرشيما، بعبدا. صدرت أوامر اعتقال بحق حارس المدرسة، ومُدرِّس الرياضة، ومُدرِّس الرياضيات، ومدير المدرسة. وأشار التحقيق إلى أنَّ الاعتداء بدأ قبل ثلاث سنوات، وجرى الكشف عنه عندما اكتشف والد الضحية رسالةً صوتيةً فاضحةً من أحد المعلمين إلى ابنته.[68]

وفي قضية منفصلة في قضاء النبطية، ألقت السلطات القبض على أربعة أشخاص بتهمة الاعتداء الجنسي على قاصريَن يبلغان من العمر 13 و14 عامًا. وتبين لاحقًا أنَّ مُرتكبي الجريمة كانوا قاصرين، مما زاد من تعقيد القضية. تُثير المسألة مخاوف بشأن خلفيات مرتكبي هذه الجرائم، بما في ذلك نشأتهم وبيئتهم واحتمال تعرُّضهم للعنف.[69] في شهري تموز/ يوليو وآب/أغسطس وحدهما، أفادت وسائل الإعلام اللبنانية عن تسجيل ثلاث حالات إضافية من الاعتداء الجنسي على قاصرين:

- في الواقع، أعلنت قوى الأمن الداخلي في شهر تموز/ يوليو عن اعتقال رجل يبلغ من العمر 48 عامًا بتهمة التحرش بفتاة تبلغ من العمر 13 عامًا في جنوب لبنان[70].

- اعتقلت السلطات رجلًا بتهمة التحرش بطفل يبلغ من العمر 8 سنوات. وخلال الاستجواب، اعترف الرجل بدعوة الطفلة إلى منزله بذريعة اللعب ثم التحرش به[71].

- حكمت محكمة لبنانية على رجل يبلغ من العمر 51 عامًا بالسجن 68 عامًا بتهمة اغتصاب أطفاله الثلاثة، الذين تبلغ أعمارهم 12 و11 و9 سنوات، وإساءة معاملتهم. ورفضت المحكمة أي أسباب تخفيفيّة. ورغم سحب الأم الشكوى ضد الأب، واصلت المحكمة النظر في القضية، مؤكدةً على ضرورة حماية الأطفال وضمان العدالة في الجرائم المرتكبة بحقهم[72].

- في شهر آب / أغسطس، ألقت قوى الأمن الداخلي القبض على رجل بتهمة الاعتداء الجنسي على قاصر في مخيم للاجئين السوريين شمال لبنان. وقد أُثيرت مخاوف متكررة بشأن العنف الجنسي في مخيمات اللاجئين نتيجةً لظروف معيشية قاسية[73].

68 L'Orient le Jour. (2024، 24 أيار/مايو). اعتداءات جنسية في مدرسة ثانوية بكفرشيما واعتقالات متعددة. المرجع https://www.lorientlejour.com/article/1414963/abus-sexuels-dans-un-lycee-de-kfarchima-plusieurs-arrestations.html

69 Lebanon Today. (2024، 10 حزيران/يونيو). كلهم قاصرون.. القبض على 4 شبان بتهمة الاعتداء الجنسي على طفلين قاصرين في الجنوب! المرجع https://en.961today.com/9948

70 L'Orient le Jour. (2024، 10 تموز/يوليو). اعتقال رجل بعد اعتراف بالاعتداء على قاصرين. المرجع: https://today.lorientlejour.com/article/1419907/man-arrested-after-confessing-to-sexually-assaulting-minor.html

71 النهار. (١٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٤). تعرّض طفل في الثامنة من عمره للتحرش... وتحركت قوات الأمن بسرعة. المرجع: https://www.annahar.com/arabic/section/77-مجتمع/328853/تحرش-بإبن-الـ-8السنوات-وتحرك-سريع-للقوى-الأمنية

72 الشرق الأوسط. (2024، 15 تموز/ يوليو). 68 عاماً أشغال شاقة للبناني اغتصب أطفاله الثلاثة. المرجع https://aawsat.com/العالم-العربي/المشرق-العربي/5040390-الأشغال-الشاقة-68-عاماً-للبناني-اغتصب-أطفاله-الثلاثة

73 L'Orient Le Jour (5 آب/أغسطس 2024). اعتقال رجل بتهمة الاعتداء الجنسي على قاصر في مخيم للاجئين. المرجع: https://today.lorientlejour.com/article/1422795/man-arrested-for-sexually-assaulting-a-minor-in-a-refugee-camp.html

شبكة تيك توك وتورّطها في الاعتداءات الجنسيّة على الأطفال

في شهر نيسان/أبريل 2024، فككت السلطات الأمنية اللبنانية شبكة اعتداء على الأطفال عبر تطبيق تيك توك وشبكة الإنترنت. وكانت المجموعة قد أجبرت الضحايا على التقاط صور ومقاطع فيديو فاضحة، جرى استخدامها بعد ذلك للابتزاز والاستغلال.[74]

بحلول أوائل شهر أيار/مايو، جرى القبض على ثمانية مشتبه بهم بتهمة الاعتداء الجنسي[75] وأصدر النائب العام المساعد الاتهامات بحق 12 شخصًا. ومن بين المتَّهمين خمسة بالغين، وعدد من القاصرين، وامرأة يُعتقد أنَّها تُقيم في الخارج.[76] وتتراوح التهم بين الإغواء والاغتصاب والتهديد والسرقة والاتجار بالبشر وغسل الأموال ومحاولة القتل.[77]

وبحسب قوى الأمن الداخلي، جاء التحقيق بناءً على شكاوى تقدَّم بها أطفال أفادوا عن تعرّضهم للاعتداء الجنسي والتصوير والإكراه على تعاطي المخدرات في الفنادق. استخدم الجناة تطبيق تيك توك وحسابات أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تلك المرتبطة بمؤسسات مشروعة - مثل صالون تصفيف الشعر ومتجر ملابس - لجذب ضحاياهم.[78] وضمت الشبكة أفرادًا من مختلف المهن، مثل محامين، وأطباء أسنان، ومصوِّرين، وسائق سيارة أجرة.[79] لسوء الحظ، أقدم أحد ضحايا الحلقة وهو قاصرٌ على الانتحار.[80]

تُسلِّط هذه القضية الضوء على تأثير الاستغلال عبر الإنترنت وتؤكِّد على الحاجة إلى تعزيز الحماية لمنع سوء معاملة الأطفال على المنصّات الرقميّة.

مخاطر عودة اللاجئين السوريين، بمن فيهم القُصّر، وزيادة القيود

في الربع الأول من عام 2024، وقبل انعقاد مؤتمر بروكسل الثامن لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، كثَّفت القوات المسلحة اللبنانية عمليات إعادة اللاجئين السوريين، بما في ذلك القاصرين، إلى سوريا، حيث قد يتعرض بعضهم لخطر الاضطهاد. نفذت القوات المسلحة اللبنانية مداهمات لمنازل في مناطق مختلفة من لبنان، واحتجزت وأعادت سوريين إلى وطنهم، وكثيرٌ منهم مسجلون كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان من بين الذين أُعيدوا قسرًا أطفال تقل أعمارهم عن 18 عامًا.[81]

74 L'Orient le Jour. (2024، 8 أيار/مايو). ما هو "الويب المظلم" الذي يستخدمه أعضاء عصابة تيك توك المعتقلة في لبنان؟ المرجع https://today.lorientlejour.com/article/1412910/what-is-the-dark-web-allegedly-used-by-a-tiktok-pedophile-gang-arrested-in-lebanon.html

75 المرجع نفسه.

76 المؤسسة الوطنيّة للإرسال. (2024، 9 أيار/مايو). تكثيف الملاحقات القضائية ضد عصابة الاعتداء: تتكشف التهم والتحقيقات. المرجع: https://www.lbcgroup.tv/news/news-bulletin-reports/771197/prosecution-intensified-against-assault-gang-charges-and-investigation/en

77 المرجع نفسه.

78 نهارنت. (2024، 22 أيار/مايو). القبض على قاصر في قضية اغتصاب من خلال منصّة تيك توك ومصادرة شوكولاتة مخدرة. المرجع: https://www.naharnet.com/stories/en/305388-minor-arrested-in-tiktok-rape-case-as-drugged-chocolate-seized

79 L'Orient le Jour. (2024، 11 يونيو). الاعتداء الجنسي من خلال منصّة تيك توك: مشتبه به اغتصب قاصرًا ثم انتحر، بحسب قوى الأمن الداخلي. المرجع https://www.lorientlejour.com/article/1416977/pedophilie-sur-tiktok-un-suspect-a-viole-un-mineur-qui-sest-ensuite-suicide-selon-les-fsi.html

80 المرجع نفسه.

81 هيومن رايتس ووتش. (2023، 11 أيار/مايو). بيان مشترك - لبنان: أوقفوا عمليات الترحيل الفوري للاجئين السوريين. المرجع: https://www.hrw.org/news/2023/05/11/joint-statement-lebanon-halt-summary-deportations-syrian-refugees

في شهر كانون الثاني/يناير 2024، نشر مركز وصول لحقوق الإنسان تقريرًا استقصائيًّا وثَّق شهادة ثلاثة عشر سوريين أُرجعوا إلى وطنهم في عام 2023، بينهم قاصران.[82] وطبَّقت البلديات في مختلف أنحاء لبنان تدابير تمييزية، مثل حظر التجوُّل التقييدي الذي يستهدف الأسر والأطفال السوريين، ويحدُّ من حريّة تنقلهم.[83]

أثرت القيود الإضافية في فرص الحصول على التعليم، حيث بات لزامًا على الطلاب السوريين الحصول على تصاريح إقامة صالحة للقيد في المدارس العامة والخاصة. تسببت هذه السياسة باستبعاد العديد من الأطفال السوريين من التعليم،[84] مما أثار مخاوف كبيرة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية بشأن شرعية هذه الإجراءات ودوافعها.

تأثير الحرب في الأطفال

الضحايا في صفوف الأطفال والأطفال النازحون

شكّل الأطفال الضحية الرئيسية للصراع المسلح في لبنان. قبل تصعّد المواجهة في شهر أيلول/سبتمبر 2024، قُتل ما لا يقل عن 25 طفلاً جراء الغارات الجوية الإسرائيلية[85]. وبحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وصل عدد الضحايا من الأطفال إلى 248، مع إصابة 1436 طفلاً[86]. وشملت الإصابات الأكثر شيوعًا المسجلة بين الأطفال الارتجاجات وإصابات الدماغ الرضحية والجروح الناتجة عن الشظايا وإصابات الأطراف[87]. وأفادت وحدة الحروق الوحيدة في لبنان، مستشفى الجعيتاوي، باستقبال ثمانية أطفال مصابين بحروق من الدرجة الثالثة[88].

شرَّدت الحرب أكثر من 400000 طفل بحلول بداية شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر 2024، منهم 40700 يقيمون في ملاجئ جماعية في جميع أنحاء لبنان[89]. وأعربت المنظمات غير الحكومية الدولية عن قلقها إزاء تزايد خطر الإصابة بالجرب والكوليرا والأمراض المنقولة بالمياه، حيث أُفيد عن تسجيل إصابات بهذه المرضين في صفوف النازحين داخليًا[90].

82 اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان. (2024، كانون الثاني/يناير). ماذا بعد ترحيل اللاجئين من لبنان؟ المرجع: https://reliefweb.int/report/lebanon/what-happens-after-deportation-refugees-lebanon-exposing-forced-deportations-syrian-refugees-and-their-handover-syrian-authorities-enar

83 المرجع نفسه.

84 Levant24. (2024، 9 حزيران/يونيو). حزب الحرية والعدالة يستهدف الأطفال ويدعو إلى حظر الطلاب السوريين. المرجع: https://levant24.com/news/2024/06/lfp-targets-children-in-calls-for-ban-on-syrian-students

85 وكالة الأناضول. (21 ايلول/سبتمبر 2024). المديرة التنفيذية لليونيسف "مرعوبة" من مقتل أطفال في الهجمات الأخيرة في لبنان. المرجع: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/unicef-head-horrified-by-killing-of-children-in-recent-attacks-in-lebanon-/3336965

86 ReliefWeb. (30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). تقرير اليونيسف عن الوضع الإنساني في لبنان رقم 9، 23 ايلول/سبتمبر - 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. المرجع: https://reliefweb.int/report/lebanon/unicef-lebanon-humanitarian-situation-report-no-09-23-september-28-november-2024

87 اليونيسف. (4 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024). "مدممون، مُصابون بكدمات وكسور" - أُفيد عن إصابة أكثر من 690 طفلًا في لبنان في خلال الأسابيع الستة الماضية. المرجع: https://www.unicef.org/press-releases/bloodied-bruised-and-broken-more-690-children-reportedly-injured-lebanon-last-six

88 عرب نيوز. (20 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024). وحدة الحروق الوحيدة في لبنان تعالج الأطفال الصغار بعد الغارات الإسرائيلية. المرجع: https://www.arabnews.com/node/2577446/middle-east

89 ReliefWeb. (30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). تقرير اليونيسف عن الوضع الإنساني في لبنان، رقم 9، 23 أيلول/سبتمبر - 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. المرجع: https://reliefweb.int/report/lebanon/unicef-lebanon-humanitarian-situation-report-no-09-23-september-28-november-2024

90 ReliefWeb. (22 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024). لبنان: أكثر من 400,000 طفل نازح قسرًا معرضون لخطر متزايد للإصابة بالجرب والكوليرا والأمراض المنقولة بالمياه. المرجع: https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-over-400000-forcibly-displaced-children-growing-risk-scabies-cholera-and-waterborne-diseases

العام الدراسي

أدى النزاع المسلح بين إسرائيل وحزب الله إلى تعطيل تعليم ما يقرب من 400,000 طفل، مما أجبرهم على التوقف عن الدراسة[91]، وأثار مخاوف جدية بشأن العنف وتباعد أفراد الأسرة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والتوظيف. أدّت هذه التحديات في زيادة الممارسات التأديبية القاسية وفي حالات العنف المنزلي المبلغ عنها ضد الأطفال، حيث لجأ بعض الأفراد إلى العنف للتعامل مع إحباطهم[92]. في الواقع، أفادت وزارة التربية والتعليم اللبنانية أنَّ النزاع المسلح شرَّد ما يقرب من 40٪ من الطلاب البالغ عددهم 1.5 مليون طالب من منازلهم[93].

وعقب التصعيد، أعلن وزير التربية والتعليم في حكومة تصريف الأعمال آنذاك، عباس الحلبي، إغلاق المدارس والجامعات الحكومية والخاصة في جميع أنحاء البلاد[94]. وأغلق وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال، فراس أبيض، جميع مراكز رعاية الأطفال في جميع أنحاء لبنان[95]. وأعلن الحلبي لاحقًا أن المدارس الخاصة ستفتح أبوابها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، بينما لم تفتح المدارس الحكومية أبوابها حتى تاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث كان بعض المؤسسات العامة إما غير قابل للوصول أو أعيد استخدامه كملاجئ. أدى هذا فعليًا إلى تأخير بدء العام الدراسي لأكثر من 41% من طلاب المدارس[96]. ورغم إعلان الحلبي لاحقًا عن تعليق الدراسة الحضورية في بيروت حتى نهاية شهر كانون الأوّل/ديسمبر 2024[97]، استأنف العديد من المدارس الدراسة عبر الإنترنت، إلا أن هذه الوسيلة أثبتت عدم كفايتها نظرًا لنقص الأدوات والأجهزة الإلكترونية والاتصال بالإنترنت[98]. وحتى مع استئناف الدراسة، ظل العديد من الأطفال النازحين خارج المدرسة، إما بسبب حصارهم في الجنوب أو لعدم قدرتهم على الانتقال إلى المدارس في مناطق نزوحهم. وقد زاد هذا من التحديات المتعلقة بتوفير المعدات وإعادة تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم الأطفال ذوي صعوبات التعلم، ومعدلات التسرب من المدرسة وعمالة الأطفال.

حماية الأطفال في الملاجئ

في ظل تصاعد موجة العنف والنزوح الناتج عنها، قليلة كانت الملاجئ المجهزة بالحمامات ومرافق الصرف الصحي وأنظمة التدفئة المناسبة والكافية. ومع تفاقم مشاكل الاكتظاظ والقصف المستمر، واجه العديد من الأطفال ضائقة نفسية شديدة[99]. وازداد القلق بشأن صحة الأطفال النفسية، حيث ظهرت على الكثيرين علامات ضائقة شديدة بسبب

91 المرجع نفسه.

92 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية. (8 أيار/مايو 2024). لبنان: تحديث عاجل رقم ١٧ - تصعيد الأعمال العدائية في جنوب لبنان، حتى تاريخ ٢ أيار/ ٢٠٢٤. المرجع
https://www.unocha.org/publications/report/lebanon/lebanon-flash-update-17-escalation-hostilities-south-lebanon-2-may-2024

93 منظمة Save the Children. (٩ تشرين الأوّل/أكتوبر 2024). تعطل التعليم للعام السادس على التوالي لـ ١.٥ مليون طفل في لبنان، مع استخدام نصف المدارس الحكومية كملاجئ. المرجع https://www.savethechildren.net/news/education-disrupted-sixth-year-15-million-children-lebanon-half-public-schools-used-shelters#%3A%7E%3Atext%3DZimbabwe-%2CEducation%20disrupted%20for%2020million%20children%20in%2Cpublic%20schools%20used%20as%20shelters%sixth%20year%20for%201.5

94 LBCI. (23 أيلول/سبتمبر 2024). وزير التربية والتعليم العالي الحلبي يُوسّع نطاق إغلاق المدارس ليشمل بيروت وجبل لبنان وغيرهما. المرجع https://www.lbcgroup.tv/news/lebanon-news/797904/education-minister-halabi-expands-school-closures-to-include-beirut-mo/en

95 ميدل إيست مونيتور. (24 ايلول/سبتمبر 2024). لبنان يمدد إغلاق المدارس؛ ويفتح مرافق لإيواء العائلات النازحة. المرجع
https://www.middleeastmonitor.com/20240924-lebanon-extends-school-closures-opens-facilities-to-shelter-displaced-families

96 وزارة التربية والتعليم العالي. (2024). ورقة حقائق حول الاستجابة لحالات الطوارئ التعليمية. المرجع https://www.mehe.gov.lb/ar/SiteAssets/Lists/News/AllItems/MEHE%20Fact%20Sheet%20on%20Education%20Emergency%20Response-Final-ENG.pdf

97 عرب نيوز. (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). لبنان المتضرر من الحرب يُعلّق الدراسة الحضورية في منطقة بيروت حتى نهاية شهر كانون الأوّل/ديسمبر. المرجع https://www.arabnews.com/node/2580619/middle-east

98 L'Orient Le Jour. (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). عودة معقدة للمدارس الحكومية في لبنان الذي مزقته الحرب. المرجع
https://today.lorientlejour.com/article/1436038/its-a-complicated-return-for-public-schools-in-war-torn-lebanon.html

99 Save the Children. (26 ايلول/سبتمبر 2024). نزوح حوالي 140 ألف طفل جراء الغارات الجوية الإسرائيلية في لبنان، ويصل العديد منهم إلى الملاجئ في حالة من المعاناة الشديدة. المرجع:
https://www.savethechildren.net/news/about-140000-children-displaced-israeli-airstrikes-lebanon-many-arriving-shelters-severely

النزوح والقصف المتواصل[100]. في الواقع، يمكن أن تؤدي هذه الصدمة إلى مشاكل نفسية طويلة الأمد. كشفت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) أن العديد من الأطفال الذين نزحوا أو تعرضوا لغارات جوية يعانون من قلق شديد، وهم أكثر عرضة للوقوع ضحايا للتحرش والاستغلال[101]. وأفادت اليونيسف أن بعض أفراد المنظمة صادفوا أطفالاً يعانون من خوف وقلق شديدين، بما في ذلك قلق الانفصال، والخوف من الخسارة، والانطواء الاجتماعي، والسلوك العدواني، وصعوبة التركيز ناهيك عن اضطرابات النوم، والكوابيس، والصداع، وفقدان الشهية[102].

أثار اكتظاظ الملاجئ قلقًا بالغًا بشأن وقوع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما عند اقترانه بمستويات عالية من التوتر في صفوف النازحين داخليًا. تزيد بيئة التوتر والضغط من خطر العنف، لا سيما إساءة معاملة الأطفال، مما يزيد من الحاجة إلى الحماية المنزلية. في الواقع، غالبًا ما يكون وقوع الاعتداء الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من نتائج التقارب الشديد. فالنساء والفتيات والفتيان يتعرّضون للاعتداءات، وينبغي توفير الرعاية الكافية لضمان عزلهم عن التهديدات المحتملة لسلامتهم الشخصية.

بحلول يوم 30 أيلول/ سبتمبر 2024، ومع تصاعد حدّة الحرب، بلغ عدد الملاجئ أكثر من 700 ملجأ، بالإضافة إلى خمسة مواقع تابعة للأونروا، تأوي أكثر من 52000 طفل نازح داخليًا. وبحلول منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، بلغ عدد الملاجئ التي تأوي 188000 نازح داخليًا أكثر من نصفهم من النساء والأطفال 1170 ملجأ، بالإضافة إلى ستة مواقع جديدة تابعة للأونروا تستضيف 3500 نازح، ٪45 منهم أطفالاً[103]. ومع وقف إطلاق النار، بدأت السلطات الوطنية تدريجيًا في إغلاق الملاجئ الجماعية، حيث انخفض عدد الملاجئ من 1100 ملجأ إلى حوالي 40 ملجأ بحلول نهاية شهر كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، حيث عودة أكثر من 867000 نازح داخليًا إلى ديارهم[104].

100 Save the Children. (26 ايلول/سبتمبر 2024). نزوح حوالي 140 ألف طفل جراء الغارات الجوية الإسرائيلية في لبنان، ويصل العديد منهم إلى الملاجئ في حالة من المعاناة الشديدة. المرجع:
https://www.savethechildren.net/news/about-140000-children-displaced-israeli-airstrikes-lebanon-many-arriving-shelters-severely

101 اللجنة الدولية للإنقاذ. (20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). حذرت اللجنة الدولية للإنقاذ من أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم يواجهون قلقًا شديدًا ومضايقات واستغلالًا في لبنان. المرجع
https://www.rescue.org/press-release/unaccompanied-and-separated-children-face-severe-anxiety-harassment-and-exploitation

102 اليونيسف. (31 تشرين الأوّل/أكتوبر 2024). الحرب في لبنان تُلحق آثارًا جسدية ونفسية مدمرة بالأطفال. المرجع
https://www.unicef.org/press-releases/war-lebanon-inflicting-devastating-physical-and-emotional-impacts-children

103 اليونيسف. (19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). تقرير الوضع الإنساني في لبنان رقم 8. المرجع
https://www.unicef.org/media/165366/file/Lebanon-Humanitarian-SitRep-No.8-19-November-2024.pdf

104 اليونيسف. (31 كانون الأوّل/ديسمبر 2024). تقرير الوضع الإنساني في لبنان رقم ١١ • تقرير نهاية العام. المرجع
https://www.unicef.org/media/167096/file/Lebanon-Humanitarian-SitRep-No.11-31-December-2024.pdf

خاتمة

إنَّ وضع الأطفال في لبنان، كما يتضح من هذا التقرير، إنّما يرمز لفشل النظام داخل الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وعلى الرغم من التزام لبنان بالمعايير الدولية لحماية الطفل ووجود أطر قانونية وطنية، مثل القانون 422/2002، تبقى حقوق الطفل ورفاهيته عرضةً للخطر. أدّى تصاعد التهديدات الأمنية والركود السياسي والأزمات الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم مواطن الضعف وظهور اتجاهات مثيرة للقلق، ضمنًا الاحتجاز غير المتناسب للقاصرين، وزيادة تعرض الأطفال للعنف والاستغلال في خلال الحرب.

وتؤكد الأزمة متعددة الأوجه على الحاجة الملحة إلى إحداث تحوُّلٍ جذريٍّ في معالجة وضع الأطفال. يتعيّن تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية القائمة، ليس فقط لحماية الأطفال المخالفين للقانون، وإنّما أيضًا لدعم حقوقهم في التعليم والأمان والكرامة في ظل الأزمات المتداخلة في لبنان. وتتطلب التحديات الحالية اتباع نهجٍ شاملٍ قائمٍ على الحقوق يُعطي الأولويّةَ للمصالح الفضلى للأطفال ويدمج آليات الوقاية والحماية والإصلاح في السياسات الوطنية.